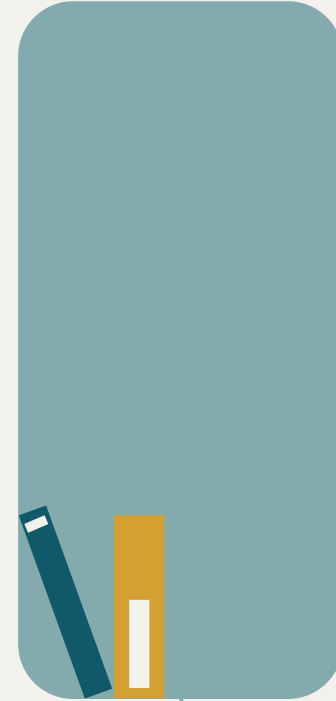




١٥

ولا تجعل في قلوبنا غلاً
للذين آمنوا

هذه المقولة تؤسس لمعنى إيمانيٍّ وأخلاقيٍّ
في التعامل مع المؤمنين، وهي تربط آخر
هذه الأمة بأولها، وهذا الدعاء لمن سبق
بالإيمان بالمغفرة، ثم الدعاء بالسلامة من
الغلّ فيه مراعاةً لمعان عظيمة:



تثبيتُ الإيمان لهم، فلا يبغي عليهم فينفي عنهم الإيمان
أو يشكك فيه.

تقديرُ سبقهم إلى الإيمان، وهو من أثر تعظيم الإيمان
في قلب المؤمن أنّه يعظم من سبقه إلى هذه النعمة
العظيمة.
فالميزان عند أهل الإسلام هو الإيمان والسبق إليه.

إثبات الأُخُوَّة بين أهل الإيمان جميعًا، وإن لم يكن
يعرفهم، ولا عاصر زمانهم، ولو فصل بينهم قرونٌ طويلةٌ
إلا أنّ هذه الرابطة الإيمانية تجمعهم جميعًا.

محبة الخير للآخرين، فهو يدعو لنفسه ولهم.

استحضار سعة رحمة الله، فهو يدعو بالمغفرة لجميع
من سبقه بالإيمان، ولا يقصرها على نفسه.

أن الوصف المؤثر في هذه المحبة، وهذا الدعاء هو
التمسك بالإيمان.

الحرص على طهارة القلب من الغل للمؤمنين.

فهذه معان عظيمة من هذا الدعاء القرآني، وهي قد
جاءت في حق أصحاب النبي ﷺ لأنَّهم أول من سبق
بالإيمان، لكنَّها تشمل من جاء بعدهم، فكلُّ جيل
يترحم على الجيل الذي قبله.

آثار هذه المقولة:

بيان فضل الصحابة:

١

وطهارة القلب تبدأ من طهارته على صحابة رسول الله ﷺ، ثم مَنْ بعدهم مِنَ التابعين وَمَنْ بعدهم، فمن حمل الغِلَّ على صحابة رسول الله ﷺ، فهو على مَنْ بعدهم أشدُّ.

٢

الكفّ عما شجر بين الصحابة:

فقد وقعت فتنٌ وأحداثٌ بين الصحابة -رضي الله عنهم- بعد مقتل عثمان -رضي الله عنه-، وجرت أمورٌ مشهورة في وقائع معروفة، وقد اتفقت كلمة أهل السنّة في تقرير الكفّ عما شجر بينهم في هذه الوقائع.

وهذا الكفُّ موقفٌ عقلائيٌّ إيمانيٌّ عظيمٌ، فهو مبنيٌّ على عدَّةِ أصول:

استحضار عظمة هذا الجيل، وفضله، وكثرة حسناته، وحسن نيته، فالكلام فيهم ليس بالكلام في غيرهم.

أنَّه متعلق بحدث تاريخي قد انتهى وانقضى، فلا معنى للخوض فيه.

صعوبة الإحاطة الكاملة بهذا الحدث.

ولا يس المقصود من الكفّ أنّ هذه الواقعة مغلقة لا يمكن الوصول إليها، بل قد درسها علماء الإسلام، وفحصوها، وميزوا صحيحها من سقيمها، وتكلموا عن كلّ ما يُحتاج إليه من أمرها، فتوصلوا بعد ذلك كله إلى أنّ الكفّ هو المنهج السليم، والموقف المستقيم في التعامل معها.

كما أنَّ الكفَّ متعلِّقُ بأشخاص الصحابة، وأما القضايا والأحكام فلن تتأثر بسبب ذلك، فما وقع منهم في هذه الأحداث هم إما معذورون فيه لتأويل أو خطأ، أو يكون من قبيل المعاصي والأخطاء، وهي مغتفرة في حسناتهم، وأمرهم إلى الله فلا معنى للخوض فيها.

ومن المعاني التي توجب مثل هذا الكف أنها متعلقة بتفاصيل أحوال أناس قد لقوا الله وحسابهم عليه، فليس من العقل أن يخوض الإنسان فيما يخفى عليه ولا حاجة له.

٣

عَقَّةُ اللِّسَانِ عَنِ السَّابِقِينَ الْمُؤْمِنِينَ:

وهذا المعنى يعزز قيمة أخلاقية عليا في عَقَّةِ اللِّسَانِ عَنْ أَهْلِ
 العلم والإيمان مَمَّنْ لَهُ قَدَمٌ سَبَقَ وَصَدَقَ، أَنْ لَا يَذْكُرَهُمُ الْمُسْلِمُ
 إِلَّا بِخَيْرٍ، وَالْكَفُّ عَمَّا شَجَرَ، وَحِفْظُ اللِّسَانِ عَنْ الطَّعْنِ وَالْخَوْضِ
 لَا يَخْتَصُّ بِالصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، بَلْ يَشْمَلُ كُلَّ طَبَقَاتِ
 الْأُمَّةِ.

ع

التمييز بين نقد الأشخاص، والحفاظ على الحق:

فمن آثار هذه المقولة أنَّها تضع المسلم في منهج وسطٍ معتدلٍ بين **مسلكين منحرفين**:

من يلاحظ الأصول والأحكام، ويرى أنَّ المهم هو بيان الحق، وأنَّ مكانة الحق أولى من مكانة الأشخاص، فيعظُم في قلبه هذا المعنى بما يجعله يُفرِّط في حفظ مكانة الأشخاص.

من يلاحظ مكانة الأشخاص، ويرى أنَّ لهم مقامًا يجب احترامه، وأنَّهم مجتهدون يقصدون الحق، وأنَّ الرد عليهم يجب أن يكون بحدودٍ وشروطٍ شديدة، ويعظُم في قلبه هذا المعنى حتى يُفرِّط في بيان الحق.

والعدل وسطاً بينهما، فيجب أن يميز بين يديان الحق، وتجليّة
براهينه، والرد على كل ما يشغب عليه، وحفظ مقام الأشخاص
بحسب إيمانهم وعلمهم وقدرهم، فلا تعارض بينهما.



١٦

رَدُّ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى الْمُحْكَمَاتِ

**م من القواءد المنهجية العاصمة م من الانحراف: وجوب رد
المتشابهات إلى المحكمات،** فما يشتبه على المسلم أمره فأذنه يردّه
إلى الأصول المحكمة، ويفسّره في ضوئها، فلا يزيغ باتباعه للشبهات،
وهذا منهج الراسخين في العلم.

وحتى ندرك معنى المحكم والمتشابه فلا بد أن نذكر كلام المفسرين في قوله تعالى:
{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عم ران: ٧]، **حيث اختلف العلماء في موضع الوقف على قولين:**

٢

١

الوصل، والوقف على {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عم ران: ٧]، **فيكون المعنى: أن الراسخين يعلمون تأويله.**

الوقف على لفظ الجلالة، فيكون المعنى: أن تأويله لا يعلمه إلا الله، وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به.

والتأويل على معنيين:



التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما في قوله تعالى:
 {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ} [الأعراف: ٥٣].
 فتأويل ما أخبر الله من الأخبار هو نفس وقوعها.



التأويل بمعنى التفسير، وهو الذي يغلب على اصطلاح المفسرين.

وللتأويل معنى ثالث عند المتأخرين؛ وهو صرف الكلام عن ظاهره لمعنى راجح، ثم فسّروا الآية بناءً على هذا المعنى المحدث الذي لم يكن معروفاً عند العصر الأول، فقالوا في الصفات إنَّها ما من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه الراسخون فيصرفونه عن ظاهره.

ومفهوم التشابه والإحكام يختلف حسب القولين السابقين، فعلى القول بالوقف على لفظ الجلالة (الله)، فإنَّ المتشابه لا يعلمه إلا الله، وأما على قراءة الوصل فإنَّ المتشابه يعلمه الراسخون في العلم، إلا أنَّه لا يظهر فرقٌ بين هذين القولين إذا استحضرنا هذين النوعين للتأويل، فمعرفة هذين النوعين من التأويل يجعل الخلاف بين العلماء في الوقف والوصل يؤول إلى الوفاق، فإذا كان التأويل بمعنى تفسير المراد فإنَّ الراسخين في العلم يعلمون معناه، وإن كان المراد حقيقة الشيء التي استأثر الله بعلمها فهذا ممَّا لا يعلمه الراسخون.

وقد جاء وصف القرآن بأنه كله محكمٌ، كما قال تعالى: {كِتَابٌ أَحْكَمَتْ
 آيَاتُهُ} [هود: ١]، وذلك على معنى الإتقان والحفظ والاتفاق، كما جاء وصفه
 بأنه متشابهٌ في قوله تعالى: {متشابهًا مَّتَانِي} [الزمر: ٢٣]، على معنى أنَّ بعضه
 يشبه بعضًا في جمال الألفاظ والمعاني ويصدق بعضه بعضًا، وجاء
 وصفه بأنَّ منه ما هو محكمٌ ومتشابهٌ، **وقد اختلف في معنى هذا**
الإحكام الخاص والتشابه الخاص إلى أقوال:



المحكم هو الناسخ، والمحكموم
هو المنسوخ.



أنَّ المحكم م ما لا يحتمل م من
التأويل م إلا وجهًا م واحدًا،
والمتشابه م ما احتمل م أكثر م من
معنى.



أنَّ المحكم م ما عُرِفَ معناه،
والمتشابه ما استأثر الله بعلمه.

وهذا الخلاف يمكن ردّه إلى معنى كلي واحد، وهو أن المحكم متعلّق بما ظهر معناه، وعُرفت علّته، وثبت حكمه، وأن التشابه ما كان على خلاف ذلك ممّا خفي معناه أو اشتبه بغيره أو تغير حكمه، فالواجب حينها العمل بالمحكم، ورد المتشابه إليه.

والمتشابه على نوعين:

٢

المتشابه النسبيّ، وهو ما يخفى
على بعض الناس أو كثير منهم،
ويعلمه الراسخون في العلم.

١

المتشابه الحقيقي الكليّ وهو ما لا
يعلم به إلا الله.

فالمؤمن في المتشابه الكليّ يَكِلُ علمه إلى الله، ولا يجعل جهله
 بها سببًا للتخلي عن الأصول الشرعية، بل يردّه إلى المحكمات، وذلك
 مثل معرفة كيفية صفات الله.

وأما المتشابه النسبيّ فالمؤمن يرجع لأهل العلم ليزيلوا عنه
 الإشكال، فإذا خفي عليه حُكم شرعيّ معيّن، أو وقع عنده تعارض
 بين نصّين شرعيّين، فإنّه لا يُكذّب بالنصوص كلها، أو ببعضها، وإنّما يرجع
 لأهل العلم الذين يجمعون بين هذه النصوص جميعًا.

فرد المتشابهات إلى المحكمات ضماناً لتحقيق عدّة مقاصد:



الانضباط والاطراد، فهو
يحمي صاحبه من التناقض
والاضطراب، وذلك حين
يحفظ الأصول والمحكمات
ولا يهدمها بأدنى اشتباه.



زوال الإشكال ودفع التعارض،
فرد المتشابهات إلى المحكمات
يدفع ما توهّم من تعارض
وإشكال.



حفظ الأصول والكلية، فلا
ينقض أصله لا قطعياً لا إيجاباً
محتمل.



الإيماء بالكتابة، فلا
يؤمن ببعض الكتاب ويكفر
ببعض، بخلاف من يتبع
المتشابهات فإنّه لا بد أن
يكذب ببعض الكتاب ويؤمن
ببعض.

ومن القواعد التي تؤسس للأخذ بالمحكم ورد المتشابه إليه أنَّ الشريعة منزَّهة عن الاختلاف والتناقض، كما قال تعالى: {وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢]، فإيماننا بكمال الشرع وسلامته من الاختلاف والتناقض يوجب البحث عن الجمع بين النصوص، ودفع التعارض بينها، وهذا يفرض الأخذ بالمحكمات ورد المتشابهات إليها.

وجود المتشابه في الشرع له أدلة حكام، فلم يجعل الله الأحكام كلها ظاهرة لجميع الناس، بل قد تخفى على كثير منهم حتى يظهر شرف أهل العلم بالله وبكتبه ورسوله، وحتى يجتهد الخلق في البحث عن الحق، وينظروا في المعاني طلباً لمعرفة مراد الله، وفي هذا سبب لتفاوت الأجور ورفعة الدرجات، وفيه أيضاً الابتلاء والامتحان بالتسليم والانقياد لله في كل حال.

آثار هذه المقولة:

هذه المقولة لها آثارٌ عظيمة في الصراعات الفكرية المعاصرة،
ومن ذلك:

أ التآني والتريث والأناة عند سماع الاعتراضات أو الشبهات على بعض أحكام الشرع، فلا يندفع الشخص مباشرة في إعمال ما سمع من حجة أو دليل أو اعتراض؛ لأنَّ هذا قد اشتبه عليه، فلا بد أن يسأل أهل العلم ويردَّ هذا المعنى المشتبه إلى المعاني المحكمة حتى لا يزيغ.

٢

أن لا يهدم الشخص أصلًا كليًا بسبب اعتراض جزئيٍّ لم يحسن الرد عليه، فاستحضار قاعدة ردّ المشبهات إلى المحكمات ضمانٌ من هدم بعض الأصول الشرعية بسبب ورود اعتراضٍ عليها، فيمكن للمسالم أن يحفظ الأصل ويتمسك به ولو لم يحسن الردّ على الاعتراض التفصيلي، فيتوقف في هذا المشتهبه تمسُّكًا بالأصل المحكم، أو أن يفسر المشتهبه في ضوء هذا المحكم، ولا يجعل ورود الإشكال سببًا لإبطال الأصل المحكم.

٣

معرفة أن آيات القرآن ونصوص السنّة تُفسّر في ضوء إدراك معانيها جميعاً، فنصوص الشرع لا تقرأ مقطّعة مفرّقة، ولا يفهم كلّ نصّ بمعزلٍ عن بقية النصوص، وإنّما تفهم هذه النصوص كلها كنصّ واحد، وهذا من المعاني الظاهرة عند أهل العلم، فهم لا يقرأون النصّ بمعزلٍ عن بقية النصوص.

ولعلّ غياب هذا المعنى هو الذي جرّأ بعض المعاصرين على تأويلاتٍ بعيدة عن الحق، وهم يظنّون أنّها ممكنة وسائغة، بينما لا تجد لها أيّ ذكرٍ عند الفقهاء من قبل.

فمثلاً يستدلُّ عددٌ من المعاصرين بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا
وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ} [البقرة: ٦٢]، على أنَّ اليهود والنصارى في زماننا ممَّن
يشملهم حكم النجاة في الآخرة.

وإذا رجعنا إلى تفسير العلماء نجد أنَّهم جميعًا فسَّروا هذه الآية بأحد معنيين:

المعنى الأول: أنَّه في أهل الكتاب قبل بعثة النبي ﷺ، فمن آمن منهم ووحدَّ الله فهو من أهل النجاة.

المعنى الثاني: أنَّه في أهل الكتاب الذين أدركوا النبي ﷺ ثم آمنوا به.

فيعترض بعض المعاصرين بأن الآية تحتل المعنى الثالث وهو
من أدرك النبي ﷺ ولم يؤمن به.

وهو معنى لم يقل به أحدٌ من العلماء إطلاقاً، بل يروونه من الضلال المبين والكفر الظاهر، والسبب أن هذا المعنى يُبطل ما لا يحصى من الآيات الدالة على كفر من كذّب بالرسول ولم يؤمن به، وأنه في النار، ومستحق لعذاب الله. فهذا الاحتمال الثالث دخل على بعض المعاصرين لأنهم يقرأون النصّ قراءة منعزلة منفصلة.

٤

إدراك فساد طريقة بعض المعاصرين في ردّ الجزئيات بدعوى الاحتكام إلى الكليات، ورد الفروع بدعوى الأخذ بالمقاصد، فإذا جاء نصّ جزئيّ اعتقد أنّه مخالف لأصل كليّ ردّه وترك العمل، وظنّ أنّ هذا من قبيل رد المتشابهات إلى الكليات، وهذا غلط من جهتين:

المعنى الأول: أنّ الحكم الجزئي ليس مشتبهاً، فالأحكام التي تأتي في مفصلّ العبادات أو المعاملات أو الأنكحة لا يقال إنّها متشابهة لأنّها جزئية، ولا يصح أن تردّ لأجل أن نعمل بالكليات.

المعنى الثاني: أنَّ الجزئي والكلي متكاملان لا متعارضان، فإذا ثبت حكم جزئي، وثبت حكم كلي، ثم بدا أنَّ بينهما تعارضًا فإنَّ المسلك الصحيح أن يجمع بينهما، بتخصيص العموم أو تقييد المطلق، وإن لم يمكن فيحمل الجزئي على كلي آخر لا يعارضه.

فالنزاع هنا نزاع بين أحكام شرعية ثابتة، لكنَّ أحدهما ثبت في صورة جزئية، والآخر ثبت باستقراء كلي، وليس النزاع بين حكم مشتبهِ غير واضح ولا يبيِّن، وبين حكم قطعي ظاهر مفصَّل، حتى يقال يجب حمل هذا المشتبه على الكلي القطعي، وشتان بين الصورتين.



الأخذ بهذه القاعدة ضماناً من الوقوع في الانحرافات البدعية كلها؛ لأنَّ الأصول العقديّة المنحرفة كلها استدلالٌ بالمتشابه وتركٌ للمحكم، فالفرق البدعية تستدل بالقرآن والسنة على بدعها، لكن هذا استدلالٌ بالمتشابه وتركٌ للمحكمات.

٦

والأخذ بقاعدة المحكم وتجئب المتشابه يحفظ المسلم أيضًا من الانحراف بسبب الغلط في تطبيق هذه القاعدة، فيجب أن يراعي هذه القاعدة، ويحذر من دخول ما ليس من القاعدة فيها، ومن ذلك: ردّ بعض النصوص الشرعية بدعوى التشابه، كما يفعل المتكلمون في رد بعض النصوص الواردة في أسماء الله وصفاته بدعوى أنّها من المتشابه، والحق أنّ معناها محكم ظاهر، ولم يقع أيّ اختلاف في صدر هذه الأمة في الإيمان بها والتسليم لها، وإنّما التشابه يقع في إدراك كيفية هذه الصفة ممّا لا يمكن الإحاطة به فيُسَلَّم به المؤمن، ولا يجعل الجهل به سببًا لردّ الأصل المحكم في الإيمان بما أخبر الله به عن نفسه أو أخبر به رسوله ﷺ.